الاستغلال الاستعماري الفرنسي المنظم للركائز الاقتصادية الأساسية للجزائريين خلال فترة الحكم المدني

الأستاذ الدكتور فركوس ياسر

الدكتور غربي الحواس

ساءت الأوضاع العامة للمجتمع الجزائري، وأختل البناء الاقتصادي للبلاد بشكل كبير بعد أن استحوذت السلطات الفرنسية على معظم مصادر الثروة القومية في كل الميادين وحولتها لخدمة مصالحها الخاصة ،ففي الميدان الزراعي بادرت إدارة الاحتلال إلى إصدار جملة من القرارات و المراسيم في ما يخص نزع ملكية الأراضي الجزائرية من بينها قرار 30أكتوبر 1858م ،الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوربيون واليهود

من امتلاك الأراضي الخصبة بطرق شرعية .

كما عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسلت لعام 1863 الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايلك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايلك الشرق فمقدار 70%من هذه الأراضي يمكن وضعها في الدومين أي 225ألف هكتار تمثل الأراضي الخصبة الممتازة وهي الأغنى في المنطقة .

وعلى كل حال فإن نزع الملكية استمر في أشكال متعددة من الفلاحين الجزائريين حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية (1852-1871)، وقد تم تقويتها وجرى الطرد المنظم للفلاحين، والاستيلاء على أراضي القبائل التي هاجرت إلى المغرب الأقصى،ونزعت أراضي الفلاحين من ملكية العزل [1] .

بالإضافة إلى قانون 26 جويلية 1873، الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي عقب فشل ثورة محمد المقراني سنة 1871وقد نص على تفكيك الملكية الجماعية للأراضي الزراعية بالنسبة للجزائريين، مما اضطر بالسكان إلى التخلص من ملكياتهم الزراعية عن طريق بيعها للأوربيين، الأمر الذي جعل المعمرين يحصلون في مدة أقل من ثلاثين عاما (1871-1898) تقريبا على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بينما أبعد الجزائريون إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري .وبالرغم من محدودية التمثيل النيابي للجزائريين في

[1] - ناصرالدين سعيدوني،الجزائر منطلقات وآفاق .ط1(دار الغرب الإسلامي،بيروت،2000) .ص22

المجالس ،إلا أن الضرائب القرآنية التي كان يدفعها المسلمون،كانت تمثل النسبة الأعلى في ميزانية الولايات،الميزانية التي تنفق أساسا على المشاريع التي تخدم مصالح الأوروبيين فمثلا قدرت عام 1882م ب 73% و عام 1901م ب 85 % [2].

فبعد إعلان التعبئة العامة في الجزائر يوم 02 أوت 1914 م من أجل خوض الحرب سمحت فرنسا باستغلال كل الثروات لموجودة بالجزائر حتى تساهم بتمويل الوطن الأم بالمواد الغذائية من حبوب وحمضيات ولحوم حتى تستطيع فرنسا مواجهة الحرب وأوضحت الإدارة الفرنسية بأن إمكانيات الجزائر الاقتصادية كبيرة يسمح لها أن تعتمد على مواردها .

الأوضاع العامة للجزائريين:

بدأت الإدارة المدنية بداية الاحتلال تمهيدا للاستيطان و بدأ تقسيم الأرض الجزائرية إلى مناطق عسكرية بحتة، أي يقطنها الأهالي و فوق رؤوسهم سيف الاستعمار، و مناطق مختلطة يقطنها الأهالي بنسبة كبيرة و فيها المعمرون الغزاة و هناك كان التمييز العنصري هو القانون السائد، حيث يسخر الأهالي بقوة الحديد و النار للاحتلال و لمصالح الأوروبيين، في حين أن مناطق أخرى محرمة على الأهالي هي مناطق مدنية خاصة بالهجرات الأوروبية و فيها يخضع سكانها للنظام المدني. و قد ترسخ النظام المدني خاصة بعد سقوط عرش الملك لويس-فيليب.وذلك بهدف تسريع دمج المسلمين في نمط الحياة الأوروبية عن طريق تفكيك ارتباطاتهم التقليدية (كالنظام القبلي وملكية العرش مثلا)[3] .

أصبح الأهالي يعيشون حالة من الفوضى فلم تعد هناك سلطة تدبر شؤونهم كما كانت في السابق قبل دخول الفرنسيين فإن العائلات ذات النفوذ في الوسط الأهلي هي التي كانت تقوم مقام السلطة الحاكمة قد قل دورها إن لم يختف كلية ، وتحول معظم السكان إلى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية

وحين صدر مرسوم فصل الأديان عن الدولة سنة 1907صارت الديانتان المسيحية واليهودية منفصلتين بينما بقي الدين الإسلامي مرتبطا بالدولة بدعوى أنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الوحي والدنيوي فيا لإسلام. والحقيقة أن إبقاء هذا الربط بين الإسلام وإدارة الاحتلال كان يعني تكريس المزيد من الهيمنة عليه وعلى مؤسساته وقيمه السمحاء وتجلى ذلك من خلال الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك

---

[2] ـ أحمد حسين السليماني،نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830م،مجلةالمصادرالعدد06(م.و.د.ب.ح.و.،الجزائر، 2002) ص.ص 121.

[3] شارل أندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير،ترجمة : سليم المنجي وآخرون،ط2، (ش.و.ن.ت،الجزائر، 1976) ص 44.

الحج خوفا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق فيتأثرون بما يجري هناك من أحداث وتطورات لكن الله سبحانه و تعالي لم يرد لهده الأمة الهوان فبعث اليها خيرة العلماء و الدعاة لانتشالها من براثن الجهل الذي حقنته به ألة الكفر و الإلحاد أمثال : جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وأحمد خان،والطاهر الجزائري و غيرهم.

التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر:

إن موضوع التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر موضوع كلما وسع باحث التاريخ بحثه كلما أينعت المادة العلمية الأرشيفية و التأريخية المتعلقة بذات الموضوع و توسعت دائرته بما اعتمدت عليه الإدارة الفرنسية الاستعمارية علي الاستغلال الفاحش في مقدرات و ثروات البلاد متتبعة في ذلك جغرافيا الأرض و ما تقدمه و ما يمكن أن تقدمه حسب طبيعة كل منطقة فيها و ليس هذا فحسب بل تتبعت الحياة العامة للمجتمع الجزائري تطفلا ثم هيكلة فتنظيما الي تشريعا ينتهي بهلاك الفرد، لذلك لم تتوخي في ذلك حرج ما دامت فكرة الاستغلال متماشية جنبا الي جنب مع الإدارة الاستعمارية كيفما كانت.

هذه المداخلة تدرس موضوعين أساسيين هما التشريع الاقتصادي الفرنسي في الجزائر و الآثار الاجتماعية الجزائرية من جراء هذه السياسة وقد دعمنا هذه الورقة البحثية ببعض المواد الأرشيفية حتي توثق ما جاء في هذا الموضوع .

التشريع التجاري قانون 11جانفي 1851:

وإثر صدور هذا القانون وبعد سنة واحدة أي عام 1852م، كانت الصادرات قد قدرت بالنسبة لمقاطعة القسنطينية بـ:9.934.384فرنكا، في حين تراجعت في عام 1853م بمعدل 750.169 فرنكا، حيث بلغت: 8.884.251 فرنكا. ويعود هذا التراجع في الصادرات – أساسا – إلى ظاهرة الاوبئة التي أصابت المقاطعة.

و كان الغرض من هذا التشريع جعل الجزائر ملحق تجاري بفرنسا تورد فرنسا ما تشاء إليها ولقد كان ضباط المكاتب العربية يعلقون آمالا كبيرة على أهمية التجارة الخارجية، خاصة منها تصدير الحبوب والمواد الأخرى الأولية كالصوف، حيث عبر أحدهم عن شعوره تجاه هذا الموضوع، وهو النقيب"دنفو" في رسالة له بعث بها إلى "إربان" حول تجارة مادة الصوف التي كانت تنتج بكثرة؛ إذ استقطبت من كل الجهات أعدادا هائلة من المتعاطين لتجارتها. فقد قال:"هناك في هذه السنة (1851م) صفقات تعد بالملايين أبرمت لاقتناء هذه البضاعة".

ذلك أن في تلك السنة، صدر قانون 11 جانفي الذي حول القطر الجزائري إلى ملحق تجاري تابع لفرنسا، إذ نص على تكسير الحدود الجمركية مرة واحدة ما بين البلدين وإنشاء بنك الجزائر في شهر أوت من نفس العام.

فكان هذا القانون قد فتح الباب على مصراعيه لحرية التصدير بالنسبة للمنتوجات الفلاحية الكبرى الجزائرية كالحبوب والثروة الحيوانية وغيرها؛ في حين أقر امتيازا خاصا لفرنسا لتصدير منتوجاتها الصناعية إلى الجزائر، خاصة منها المتعلقة بالبضائع التي يمكن أن تيسر للمعمرين حياتهم اليومية. وهكذا ظلت الجزائر سوقا اقتصاديا هاما بالنسبة لاقتصاد فرنسا وتطوير صناعاتها

قانون المالية لسنة1891 و الضرائب :

لقد اعتمد مجلس الشيوخ ومجلس النواب و صادر عن رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

المادة الاولي: بالنسبة للسنة المالية 1891، القسم الثاني، (الحكومة العامة للجزائر)، بالإضافة إلى الاعتمادات التي يخصصها قانون المالية، اعتماد استثنائي قدره ستمائة ألف فرنك (600.000 فرنك) وسيكون موضوع فصل جديد يحمل رقم 19 وسيكون بعنوان: "مساعدات استثنائية لمكافحة غزو الجراد في الجزائر".

المادة الثانية: سيتم توفير الاعتماد الاستثنائي المخصص بموجب المادة 1 أعلاه عن طريق الموارد العامة للموازنة العادية للسنة المالية 1891، يُنفذ هذا القانون، الذي تمت مناقشته واعتماده من قبل مجلسي الشيوخ والنواب، كقانون دولة.حرر في باريس في 3 أبريل 1891 .

هذه الاعتمادات المالية في غلاف محاربة الجراد و غيرها ستكون لها اجراءات استنزافية تجاه الفلاحين بالضرائب و السلب .

فظاهرة الجراد لم تختفي علي أبدا إذ كانت قبل سنوات تؤرق الإدارة الفرنسية و لم تجد لها بدا حتى تحاور و تمنع انتشارها و طيلة السنوات من أربعينات القرن التاسع عشر و هي في نقاش مستمر ليرسوا أمر الجراد الي تشريع قانوني يشرك فيه الجزائري لدفع هذه الافة و هو في حد ذاته لا يملك إلا أراضي لا تصلح للزراعة و إن صلحت فلا تجده إلا خماسا سلبت منه أملاكه نتيجة مثل هكذا تشريعات.

مرسوم زراعة القطن الامبراطوري:

أما نوع المزروعات التي تم العمل على محاولة نشرها بين الفلاحين الجزائريين، من مثل القطن. يقول "ف.هيقونيت": " في هذه السنوات الأخيرة (1846م-1852م)، كان القطن موضوع الساعة. لقد عملنا في كل مكان على زراعة القطن. وفي هذا الموضوع – كما هو الشأن في المواضيع الأخرى– فإن الاهتمام الشديد كان من أجل الحصول على نتيجة باهرة حيث خصص كل شيء من أجل تحقيق ذلك.. لإنتاج نبات جيد من القطن. وقد تم استخدام اليد العاملة بالثكنة (بدائرة القالة) كما تم اختيار الحقل المخصص لكل الحاجيات.." ( ).

وقد تأسست – حسب "هيقونيت" – في دائرته لجان الإطلاع عن تلك النباتات "لإنتاج جيد وهائل"، "ولا يخطر ببال أحد المقارنة ما بين مصاريف هذا العمل ومدخولاته، أو وضع في الحسبان سهولة تخصيص اليد العاملة الكثيرة العدد، وتقريبا مجانية، بالإضافة إلى أشياء أخرى هامة "( ).

وقد كان التفكير يتجه لجعل هذا النوع من المزروعات تتبناه عائلات الفلاحين، إذ يقول "ف.هيقونيت": "أتصور وأن الأهم هو الوصول لجعل عائلات الفلاحين تتبنى هذه الزراعة الجديدة والتأكد في هذا الاتجاه، إذا كانت تلك الزراعة(القطن) تؤخذ بجدية ستشكل جزء من المنتوجات العادية من عمل السكان الفلاحين الجزائريين..." ( ).

وإذا كانت المزروعات تحظى باهتمام المستعمر، فلأن المستفيد منها الوحيد هو نفسه. وما التفكير في شأن الفلاحين الجزائريين إلا من أجل استخدام نظام السخرة أي نظام الضياع (عمل من غير مقابل).

وفي هذا الإطار، صدر مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري.. عن طريق "إشتراك العنصر الأهلي" أي باستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوربيين"لقد نجح السيد الملازم الأول مسرين (Mesrine) رئيس المكتب العربي بدائرة قالمة " في نشر زراعة القطن بدائرته، فكان – في نظر سلطاته العليا- "جديرا بالشرف الكبير "؛ حيث "كان يرجى كذلك من رؤساء المكاتب العربية" تحقيق ذلك في دوائرهم( ). تلك هي طموحات السلطة الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كلي في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب والمصالح الاستعمارية.

كان كذلك الاهتمام منصبا نحو تحويل زراعة الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية. كما كان السعي يتجه نحو نشر زراعة الدخان بكامل القطر( ). وتم أيضا إدخال زراعة العنب من طرف المكاتب العربية، غير أن تلك الزراعة لم تعرف تطورا كبيرا إلا بعد عام 1870م( ).

هذا وقد كان الحوار والحديث يدور بين ضباط المكاتب العربية زعما منهم للقيام "بتطوير القطر الجزائري" وتحسين وضعية السكان الأهالي بالتل وذلك عن طريق تشييد المباني والقضاء على ظاهرة الخيم( ). والواقع أن دعاية تقل الحضارة إلى الجزائر، كانت من مزاعم فرنسا الكاذبة، التي ظلت تروج لها منذ بداية الاحتلال.

لقد كانت الأوبئة إلى جانب المجاعة تحصد الآلاف من الأهالي. ولم تحرك مؤسسة المكاتب العربية ولا السلطات الاستعمارية ساكنا، بل زادت الأهالي فقرا ورعبا وإمعانا في الاستئصال والإبادة. فمثلا ما بين سنتي1867- 1869م، كثير من العشائر دمرت مرة واحدة فأولاد يحي بن طالب قد خسروا 364 أسرة؛ حيث انتقلت القبيلة من مجموع سكانها 10.211 نسمة إلى 4.325 أي حوالي فقدان 5.886 بنسبة 67.6% على الأقل. كذلك جيرانهم العلاونة فقد صار عددهم حوالي3.968 بعدما كان 8.339 نسمة، أي خسارة بشرية تقدر بحوالي 4.371 نسمة بمعدل 52.6%. أما في أعالي السهول السطايفية، فقد فقد أولاد عبد النور نصف عددهم، حيث أصبح عددهم 12.785 بعد أن كان 25.031 نسمة. وفي المجموع، يمكن القول أن مقاطعة قسنطينة قد فقدت حوالي خمس سكانها، حيث ذهب ضحية الأوبئة والأمراض والفقر والمجاعة، خاصة الخماسين، النساء، الشيوخ، الأطفال والفقراء بشكل عام .

التدخل الإداري الاستعماري في المعاملات الأهلية:

كانت المعاملات التجارية بين الأهالي تقوم على أساس الثقة المتبادلة بينهم. ذلك ما أكده أحد ضباط المكاتب العربية " ف.هيقونيت "، حيث قال: "بالنسبة لي، لقد شاهدت – دوما – بين الأهالي في معاملاتهم التجارية ثقة بالغة ونية صادقة. فليس من خلال علاقاتهم مع معمرينا الأوربيين كي نحكم عليهم؛ ذلك أن كل القواعد هنا التي يمكن تكوين فكرة حول تلك العلاقات خاطئة بالمرة "

ونتيجة لانعدام الثقة تجاه المستعمر، لم يكن بعض الأهالي يتعاملون معه تجاريا، الأمر الذي دعا هؤلاء الضباط من مثل " ش.ريشار " لحملهم على توظيف النقود المكنوزة، حيث كتب يقول: " أن العرب يملكون – بالفعل– كميات من " الدورو مخبأة في التراب وعوضا أن تظل هذه المبالغ مجمدة، ينبغي التفكير في مبدأ توظيفها واستغلالها لصالح إرساء قواعد سيادتنا بالبلاد مع العمل على إنماء ثروات العرب بهدف تحقيق الازدهار الشامل وكذا إقامة علاقات متينة بيننا وبينهم من أجل المصلحة العامة. ذلك أن بعض المؤسسات ذات الفائدة المحلية وهي كثيرة، يمكن أن تدعم من طرف ميزانيتنا، كما يمكن أن تتجسد مشاريعها بمساعدة النقود الأهلية.."

إن ما يرويه هذا الضابط عن الأهالي وكأنهم على جانب من الثراء والغنى الكبير، في حين كما سنتبين ذلك في حينه لم يكن لهم لينتصروا على ظاهرة البؤس والمجاعة والأوبئة إلا القليل جدا منهم، بل كان الآلاف منهم يموتون جوعا وحرمانا ومعاناة للمرض والأوبئة..

استمرت الجمهورية الفرنسية الثالثة من عام 1870 حتى عام 1940 عندما سقطت باريس في قبضة الاحتلال الألماني النازي وتنصيب الجنرال بيتان رئيسا للحكومة الفرنسية الجديدة الموالية لألمانيا التي عرفت باسم حكومة فيديو تعتبر أطول فترة حكم للجمهوريين و للنظام المدني .

لما استبدل النظام العسكري بالمدني في فرنسا تغير بصورة آلية في الجزائر بعدما كانت ملحقة بالوزارة الحربية الفرنسية، و لتسريع إلحاقها إداريا ،قامت الحكومة الفرنسية بإصدار تشريعات جديدة تخدم المصالح الفرنسية والأوروبية من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني،وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس

الضرائب العقابية علي الجزائريين:

لم تكن السلطات الاستعمارية لتفلت أي شئ من شأنه يدر لها السيولة المالية و السيطرة الإدارية المراقبة لتحركات المجتمع الجزائري فلم يكن التشريع الاستثنائي المخصص لقانون الأنديجينا إلا محركا ماليا بالدرجة الأولى و أداة عقابية للجزائريين و في هذا الشأن يتحدث تقرير عن المدعو محمد بن قدوش من قرية مسيدرة فوقة، الذي ترك قريته دون تصريح للذهاب والعيش مع عائلته في أولاد منصور، التي ليست بعيدة عن القصبة بالقرب من سعيدة و الذي لم يدفع الضرائب، و بصورة استعجالية يطلب قائد المنطقة الضابط Letord Fons بالاتيان به فورا [4].

لم تكن لتغفل الإدارة الفرنسية الاستعمارية عن ملاحقة الضرائب و جبايتها و إستعمال أدواتها المتنوعة و المختلفة لفرض الأمر الواقع علي الجزائريين مثلها مثل بقية السياسات و الممارسات القمعية لتذويب و تمزيق العنصر الأصلي لهذه الأرض لكن كانت فترة هذه الإدارة فترة نهضة أخري و ميلاد الروح الوطني الذي سيتنامي بدون أن تشعر ذات الادارة و تساعد في تطوره و تغذيه بممارساتها لتأخذ المرحلة التالية مسارا أخر نحو الحرية.

الثورات الشعبية ضد إدارة الجمهورية الفرنسية الثالثة:

[4] F GGA 71JJ 121.Annee 1912.

ثورة أولاد عيدون بالميلية 1871:

قام أهالي الميلية بشمال قسنطينة بثورة ضد الأوروبيين المتواجدين بالمدينة و أرغموهم على الاعتصام بقلعة المدينة و أحرقوا عددا من مزارعهم وذلك استجابة لدعوة الشيخ الحداد للجهاد ضد العدو الفرنسي. اضطر المحتل أن يستنجد بالبحرية العسكرية و سبعة فيالق قامت بإضرام النيران في قرى الثوار و القضاء على الثورة في معركة زرزور يوم 26 فيفري 1871م، حيث أخد العدو 400 رجلا رهينة، ثم بدأت مرحلة قاسية من انتقام العدو علي أولاد عيدون حيث بدأت الحيازة و الاستيلاء علي أملاك هذا العرش فمثلا السيد أحمد بن مبارك بو المعيز من أولاد قاسم من عرش عيدون ،استولي الدومين علي كل أراضيه بنواحي القل و محاريثه و المنازل التي في تلك الأراضي و بحيرة و ذلك بموجب أمرية صادرة من الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 27 فيفري 1875 و ليس هو فقط فكل من ثبتت له أملاك من ذلك العرش إلا و قام الدومين بالحيازة كذلك المسمي مسعود بن الخوخار ، طاوطاو بالغريوش و غيرهم [5].

ثورة الحسين بن أحمد الملقب بمولاي الشقفة 1871:

كان مولاي الشقفة من المجاهدين البارزين بشمال قسنطينة. أقام علاقات وطيدة مع الشيخ عزيز بن الحداد، حيث انضم إليه يوم 20 جوان 1871م وأعلن ثورته بالشمال القسنطيني.هاجم بالاشتراك مع مجاهدي الزواغة يوم 4 جويلية من نفس السنة قافلة فرنسية كانت متجهة إلى سطيف. كما هاجم مع رفيقه المجاهد المقدم محمد بن فيالة بعض قواعد العدو بجيجل يوم 16 جويلية و برج الميلية يوم 19 جويلية، و قطع خط السكك الحديدية الرابطة بين سكيكدة و قسنطينة، وخاض معركة طاحنة ضد قوات المستعمر في واد شرشال يوم 27 جويلية، انتهت بإلقاء القبض على مولاي الشفقة و ابن فيالة في 21 أوت من نفس العام و معهم كذلك الطيب بن امبارك بن بونافيل؛ علي عثمان؛ و9 آخرين وردت أسماؤهم في الاستئناف وقد حوكموا بمحكمة جنايات قسطنطين في 1 ماي 1873 بتهمة التمرد والحرائق والنهب وغيرها و تمت إدانتهم الموت؛ الترحيل والاحتجاز[6] .

ثورة واحة العمري1876 بسكرة:

---

[5] Le Mobacher : Exécution à Constantine ’u Faux Cherif Mohamed Ben Toumi Ben Brahim ’it Bouchoucha, N° 1106, 27éme Année, 30 Juin 1875, A.O.M, 2H 84.

[6] FR ANOMGGA 8 M 53,’ossier individuel n° 1102 se trouve dans le Dossier général collectif n° 311 Tr’bu des Ouled Aïdoun, douar des Ouled Kassem (cercle ’’El Milia).

قامت هذه الثورة ضد عائلة بن قانة، ذلك أن بولخراص بن قانة كان يعامل السكان بقساوة شديدة و يعمل على توطيد ركائز الاحتلال. قاد هذه الثورة المجاهد يحي بن محمد من أولاد بوزيد بجيش قوامه 2000 مقاتل. التقى بالقوات الاستعمارية بقيادة الجنرال " كارتيري Caretert Trécourt. " الذي أرسل لنجدة الخونة و الفرنسيين من قسنطينة بفرق متكونة من الفوج الثالث للجيش الافريقي و الفوج الثالث من فوج الزواف ليبدأ بالقصف العشوائي للواحة محاصرا إياها ، وبعد قصف استمر ثلاثة أيام أوقع فيها وحشية قاتمة علي سكان الواحة.

و بالرغم من استشهاد الزعيم يحي بن محمد، واصل المجاهدون المقاومة، فتوالت النجدات الاستعمارية من كل حدب وصوب مشنة هجوما كاسحا على الثوار يومي 27و28 أفريل 1876م و مخربة لواحة العمري[7]

.

وإذا كان لابد التطرق الي موضوع المقاومات الشعبية الجزائرية التي ضد العدو خلال القرن 19م فيجب علي الباحث التعرف أكثر علي كل شبر من هذه الأرض حتي يعرف و يتعرف علي الذين جاهدوا بأنفسهم و بأموالهم من المقاومين الذين رفضوا الهوان ،وإن لم تنجح ثوراتهم في أغلب الأحيان و إن حاولت النجاح لولا الخيانات و بائعي الذمم لما استطاع المحتل أن يكون له مقام رغم قلة العدة و العتاد لكن كانت النيات صادقة لله بالنصر لدينه ولارضه مصداقا لقوله تعالي : [إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (111)][8].

وذلك بموجب مرسوم 24اكتوبر1870م وقد ربط هذا المرسوم الجزائر مباشرة بوزارة الداخلية الفرنسية. كما صدر قانون 24 ديسمبر 1900م الذين أعطى الجزائر نوعا من الحكم الذاتي ، خاصة في الميدان المالي . وهكذا كان التناقض في سياسة الجمهورية الثالثة ، فبينما ترغب في إدماج الجزائر بفرنسا ،تمنح في الوقت نفسه حكما ذاتيا للجزائر وتعترف بشخصيتها المحلية ومعنى ذلك منح المعمرين السلطة الكاملة على الأهالي.

لقد كانت سياسة الدمج تعني في الواقع دمج المعمرين مع الفرنسيين بفرنسا في نفس الحقوق السياسية والاقتصادية وغيرها ، أي تامين الحضانة القانونية لهم ثم إطلاق أيديهم في حكم الجزائر ، وأصبح الرأي

---

[7] Archives Nationales français, Grands corps de l'Etat ; Cour de cassation ; Greffe criminel (1871-1958) cote : 19970581/2.

[8] سورة التوبة الآية رقم 111.

السائد خلال الفترة بين1870م- 1898م أنه لا لزوم لاعتبار الجزائريين كالفرنسيين بل بالعكس فإن سياسة الاستلام والخضوع هي التي يجب أن تفرض عليهم .